

## أوراق تأمينية

# مصباح كمال: \* عودة لموضوع تأسيس البنك المركزي العراقي لشركة التأمين التكافلي

إن ما يدعوني إلى العودة لموضوع تأسيس شركة التأمين التكافلي<sup>1</sup> هو استلامي بتاريخ 1 تشرين الأول 2019 لرسالة من شركة التأمين الوطنية. أنقل أولاً نص الرسالة وبعدها أعلق على الموضوع.

## نص الرسالة

"تمت دعوتنا قبل ايام لحضور اجتماع في البنك المركزي العراقي لمناقشة موضوع تأسيس شركة تأمين تكافلي من قبلهم بطلب من المصارف العراقية (الاسلامية) اسوة بدول المنطقة وحتى قسم من الدول الاوربية (حسب ادعاء دائرة الصيرفة في البنك المركزي العراقي) وكان هناك حضور لعدة شركات خاصة والتي اجمعت معنا من عدم الجدوى من تأسيس شركة تأمين تكافلية قائمة على اسس الشريعة الاسلامية كون ان السوق لا يستوعب شركات خاصة جديدة تزام عمل الشركات الحالية (الموجودة). ثانياً تأسيس شركة تأمين من اختصاص ديوان التأمين هو الذي يحدد ضوابط وشروط تأسيس شركة تأمين جديدة. وكانت نهاية المناقشات من خلال الهجوم الذي مارسته شركات التأمين بشكل عام بأن الموضوع فكرة

<sup>1</sup> مصباح كمال، "ملاحظات حول "تأسيس" البنك المركزي العراقي لشركة التأمين التكافلي"، موقع شبكة الاقتصاديين العراقيين:

<http://new-site.iraqieconomists.net/ar/2019/08/14/%d9%85%d8%b5%d8%a8%d8%a7%d8%ad-%d9%83%d9%85%d8%a7%d9%84-%d8%aa%d8%b3%d8%a7%d8%a4%d9%84%d8%a7%d8%aa-%d8%ad%d9%88%d9%84-%d8%aa%d8%a3%d8%b3%d9%8a%d8%b3-%d8%a7%d9%84%d8%a8%d9%86%d9%83-%d8%a7%d9%84%d9%85/#comments>

## أوراق تأمينية

مطروحة ومطلوبة من السوق ومن المصارف الاسلامية بالذات وبمساندة البنك المركزي العراقي.

هذا ما وددت ان اعلمك بشأنه بخصوص مقترح انشاء شركة تأمين تكافلي."

### تعليق

أفهم من هذه الرسالة أن البنك المركزي العراقي جاداً في تحركه، بالتعاون مع أو تحت ضغط المصارف الإسلامية، لتأسيس شركة التأمين التكافلي بعد أن قام بإصدار ضوابط التكافل رقم (1) لسنة 2019.

لقد اختصرت رسالة شركة التأمين الوطنية الحجج الاقتصادية والفنية التي تقدم بها ممثلو شركات التأمين العامة والخاصة بعدم جدوى تأسيس شركة التأمين التكافلي. وهي حجج تقدمنا بها في ورقتنا المنشورة والتعليقات التي تبعتها التي توزعت كإجابات على مجموعة من الأسئلة: هل للبنك المركزي العراقي الحق في تأسيس شركة تأمين؟ هل أن شركات التأمين التكافلية غير ربحية؟ هل هناك ضرورة لتأسيس شركة تأمين تكافلي؟ إضافة إلى تعليقيين: موقف من التأمين التكافلي – حيادية آلية التأمين وغياب الشفافية لدى البنك المركزي العراقي. يمكن للقارئ الرجوع إليها في موقع شبكة الاقتصاديين العراقيين.

بودي هنا تقديم التعليقات التالية.

(1)

## أوراق تأمينية

إن المشكلة التي ستواجه شركات التأمين العاملة في العراق، العامة والخاصة منها، هي أنها قد تخسر بعض أعمالها في عملية التنافس مع شركة التأمين التكافلي/الإسلامي ذلك لأن هذه الشركة، بحكم تكوينها الديني، أو قل دعوى تعكزها على أحكام وردت في الشريعة الإسلامية، ستعمل على توظيف الدين لأغراض الترويج لبضاعتها؛ وهو ما لا تقدر عليه شركات التأمين الأخرى. يعني هذا أن التنافس والتنافسية التي تدعو لها الحكومات العراقية منذ 2003 بتوجيه من المؤسسات المالية الدولية سيكون في أحسن الحالات فاسداً وضعيفاً.

(2)

عدا ذلك، ليس ببعيد أن ترتبط شركة التأمين الإسلامي بكيانات سياسية-دينية داعمة لها. عندها لن يكون بمقدار شركات التأمين القائمة نقد شركة التأمين الإسلامي لأن النقد سيفسر على أنه نقد للدين، والنقد هنا يخضع للتحريم والتجريم. ففي دولة المحاصصة في العراق فإن كل ما له علاقة بالدين يخضع للتحريم. من يجرؤ، مثلاً، على نقد الحشد الشعبي، فقد جاء تأسيسه بناءً على فتوى دينية، الجهاد الكفائي وليس الجهاد الوطني، الذي ما يزال قائماً إذ أن النصر العسكري على داعش لم يقترن بإصدار فتوى شكر للحشد الشعبي والطلب من أفراد الرجوع إلى أعمالهم وترك مهمة الاستمرار في محاربة الإرهاب للشرطة والجيش.

(3)

لا استبعد أن يمتد الفساد المالي إلى عمل شركات التأمين التكافلي في العراق خاصة وأن الفساد صار متغلغلاً في العديد من مفاصل الحياة. يكفي الواحد منا أن يقرأ عناوين ما تنشره الصحافة العراقية ليدرك صحة هذا القول. من يدري، لعل التأمين التكافلي يتحول إلى وسيلة لغسل الأموال، وقد تبتدع الوسائل المناسبة لتحقيق ذلك.

## أوراق تأمينية

(4)

كما كتبتُ سابقاً، ليس هناك ضرورة اقتصادية آنية لتأسيس شركات تأمين جديدة، إسلامية أو غير إسلامية، فسوق التأمين متخم بعدد كبير من الشركات لا يتناسب مع حجم الطلب الفعلي على الحماية التأمينية. من المناسب هنا أن اقتبس ما كتبته سابقاً:

فقد رجعت إلى (إحصائية نشاط شركات التأمين العاملة بالعراق لعام 2016-2017)، الصادرة من جمعية التأمين العراقية، وهي آخر ما هو متوفر لي من إحصائيات، ويظهر فيها أن إيرادات العمليات التأمينية لسنة 2017 بلغت 241,967,273,000 دينار عراقي (أي ما يعادل 203,293,136 دولار أمريكي). قارن هذا الرقم مع فرع واحد من فروع التأمين سنة 1980، وأعني به فرع التأمين الهندسي، فقد بلغ حجم أقساط التأمين المكتتبه ما يعادل 180 101,833,957 دولار أمريكي (يمكن لمن يتوفر على إحصائيات أقساط التأمين في العراق تأكيد أو تعديل هذا الرقم) وما يقرب منها أو يزيد من أساط التأمين البحري-بضائع. وكان ذلك من إنتاج شركة تأمين واحدة هي شركة التأمين الوطنية التي كانت، ولغاية 1988، مختصة بالتأمينات العامة. اليوم هناك 33 شركة تأمين عاملة في العراق، حسب إحصائية جمعية التأمين العراقية تتقاسم 203 مليون دولار من الأقساط.

لذلك فإن كعكة التأمين في العراق في الوقت الحاضر صغيرة، وفي تقديري فإن تأسيس شركة تأمين إسلامية سوف لن يزيد من حجم أعمال التأمين، ذلك لأن مصادر الطلب على التأمين منذ 2003 ظلت على حالها. ربما ستساهم الشركة الجديدة بإضافة طلب من اتقياء المسلمين أو الإسلاميين ممن يتوفرون على دخل فائض للتأمين على أموالهم وحياتهم (أمل أن لا يكون

## أوراق تأمينية

التأمين على الحياة مصدراً لغسل الأموال المشبوهة، ولنا منه في العراق الكثير ليس أقلها من خلال مزاد العملة، عدا الأموال المتأتية من الفساد المالي).<sup>2</sup>

(5)

إن الإصرار على المضي في تأسيس شركة التأمين التكافلي، رغم عدم توفر ضرورة اقتصادية أو فنية له، يعكس قوة النفوذ والتأثير لدى من يقف وراء التأسيس.

إن الحجج التي قدمتها شركة التأمين الوطنية وممثلي شركات التأمين الخاصة التي حضرت الاجتماع، الذي نظمه البنك المركزي العراقي، لم تجد آذاناً صاغية لدى من يريد الدفع نحو تأسيس شركة التأمين التكافلي.

لن تنفع الكتابات والاقتراحات لتأجيل توقيت تأسيس شركة التأمين التكافلي، وهو، أي التوقيت، ما أدعو إليه، وما على شركات التأمين إلا القبول بهذا الواقع لأنه قائم بقوة القانون،<sup>3</sup> مع تعزيز العمل بمهنية عالية وضمن الضوابط الرقابية لتقديم وتأكيده الصورة الاحترافية للعمل التأميني.

(6)

ورد في رسالة شركة التأمين الوطنية أن تأسيس شركة تأمين تكافلي يأتي "أسوة بدول المنطقة وحتى قسم من الدول الأوروبية (حسب ادعاء دائرة الصيرفة في البنك المركزي العراقي)".

<sup>2</sup> مصباح كمال، مصدر سابق.

<sup>3</sup> هنا يثار سؤال: هل بإمكان شركات التأمين القائمة الطعن بقرار تأسيس شركة التأمين التكافلي على أساس أن "تأسيس شركة تأمين من اختصاص ديوان التأمين وهو الذي يحدد ضوابط وشروط تأسيس شركة تأمين جديدة" كما ورد في رسالة شركة التأمين الوطنية المذكورة في مدخل هذه الورقة؟

## أوراق تأمينية

إن إقدام دول الجوار، إيران ودول الخليج ودول عربية أخرى، على تأسيس شركات لتأمين الإسلامي خلال العقدين أو الثلاثة الماضية ليس تبريراً وشرطاً كافياً لتأسيس شركات مماثلة في العراق. إن الأوضاع الاقتصادية وحجم الطلب الجيد على الحماية التأمينية التي دفعت لتأسيس شركات تأمين إسلامية في هذه الدول وفي جنوب شرق آسيا، وحتى في سوق لندن، ليست هي ذاتها في العراق.

إن الشيء الوحيد الذي يجمع مشروع الشركة الإسلامية في العراق وفي هذه الدول، باستثناء الدول الغربية، هو الحجة الدينية الإسلامية، غير المعلنة دائماً، بفساد النشاط التجاري القائم على الربا والغرر والجهالة وأكل أموال الغير دون وجه حق، التي يروج لها دعاة التأمين الإسلامي.

إن أصحاب شركات التأمين الإسلامي والإيديولوجيون الذين يقفون ورائهم يقدمون مشروعهم ليس على أساس أنه شريحة تأمينية إضافية لما هو قائم بل البديل للتأمين القائم. وهذا البديل هو جزء من مشروع أسلمة الاقتصاد والسياسة والاجتماع البشري التي لا تخفي الفساد والجهل القائم في العراق. وهذا رغم أن التأمين الإسلامي يظل، خلافاً لدعاته، إسلامياً في الشكل لأن آلية التأمين واحدة، وهي حيادية في ظل الأنظمة الاقتصادية المختلفة – كما كتبت في مقالة سابقة:

في الجوهر، فإن التأمين ليس رأسمالياً أو اشتراكياً أو إسلامياً لكنه يتلون ويتكيف مع العمران الاقتصادي الاجتماعي الذي يمارس التأمين في ظله. أقول هذا لأن آلية التأمين، من المنظور الفني، هي ذاتها في ظل الأنظمة الاقتصادية المختلفة. إن أشكال التأمين المختلفة تقوم على تجميع الأقساط (التبرعات في التسمية الإسلامية) في صندوق لتعويض من يصيبهم الضرر، وهذه الأقساط هي، أو من المفترض أن تكون كافية لضمان نجاح مؤسسة التأمين؛ إن هذه الأقساط هي المعادل

## أوراق تأمينية

الاكتواري لما يسدد من تعويضات. خلاف ذلك فإن مصير المؤسسة هو الانهيار.<sup>4</sup>

ما يختفي وراء التأمين الإسلامي، ضمن هذا المنظور الذي عرضته باختصار، هو تأكيد سيطرة واستحواذ الدين ورجاله والأحزاب المرتبطة به على مقاليد السلطة.

من المحزن أن البنك المركزي العراقي، ومعه ديوان التأمين المجبر على التعاون مع البنك، يركز الجهد على ترويج تأسيس شركة تأمين تكافلي لكنه لا يعير الخلل في قانون تنظيم أعمال التأمين لسنة 2005 أي اعتبار، ولا يبدو أنه مهتم بالتضارب الموجود بين هذا القانون وقوانين التأمين النافذة.

(\* ) باحث وكاتب في قضايا التأمين

حقوق النشر محفوظة لشبكة الاقتصاديين العراقيين. يسمح بإعادة النشر بشرط الإشارة إلى المصدر. 13 تشرين ثاني/أكتوبر 2019

<http://iraqieconomists.net/ar/>

<sup>4</sup> مصباح كمال، مصدر سابق.